الجمهورية التونسية
مجلس نواب الشعب
الدورة العادية الثانية

محضر اجتماع
لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية
عدد 08

*** تاريخ الاجتماع:** الأربعاء 27 ديسمبر 2023

*** جدول الأعمال:** النظر في:

- مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا (عدد 49-2023)،
- مشروع القانون المتعلق بالبنايات المتداعية للسقوط (عدد 38-2023).

*** الحضور:**

- الحاضرون: 08
- المعتذرون: 01
- الغـائبون: 01
- الحاضرون من غير أعضاء اللجنة: 01

*** افتتاح الجلسة:** الساعة 10 و40 د

*** رفع الجلسة:** الساعة 13

I. مداولات اللجنة:

عقدت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية جلسة يوم الأربعاء 27 ديسمبر 2023 خصّصتها للنظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا، وفي مشروع القانون المتعلق بالبنايات المتداعية للسقوط.

وافتتح هذه الجلسة السيد إبراهيم بودربالة رئيس مجلس نواب الشعب، في إطار اهتمامه بنشاط اللجان وتفاعله مع النواب.

وذكّر السيد رئيس المجلس النواب الحاضرين بالمحطات التي مرت بها اللجنة منذ انطلاق عملها داعيا إياها الى تقييم نشاطها للدورة النيابية المنقضية والسعي إلى تدعيم الإيجابيات والوقوف على السلبيات والنقائص الحاصلة وتداركها. كما أكد على أهمية العمل في مستوى اللجان وعلى ضرورة التفكير في وضع التصوّرات والمناهج الكفيلة بمزيد تطويره بما يمكّن من استرجاع ثقة المواطن في المؤسسة البرلمانية، مشيرا إلى ما يزخر به المجلس من كفاءات إدارية قادرة على تقديم المساندة الناجعة للعمل النيابي.

كما ثمّن ما قدمه المجلس إجمالا بمختلف مكوناته من أداء منذ انطلاقه في العمل وما شهده من مداولات ونقاشات ثرية وموضوعية وبنّاءة في إطار الاحترام المتبادل ودون تجاوز الآجال القانونية من منطلق الشعور بالمسؤولية وخاصة أثناء الجلسات المخصصة لمناقشة مختلف المهمات بمناسبة دراسة مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024، مذكّرا أن هذه التجربة لاتزال في بداياتها ولا بد من العمل على مزيد الارتقاء بها مستقبلا وفق رؤية جماعية تشاركية. ودعا من جهة أخرى الى ضرورة اضطلاع النواب بدورهم في الجهات ومزيد الاتصال بالمواطن والإنصات إلى مشاغله.

وطلب من أعضاء اللجنة تقديم ملاحظاتهم بخصوص النظام الداخلي للمجلس والنقاط التي تستوجب التنقيح بما يجعله متناغما ومنسجما مع فلسفة الدستور الجديد ومع متطلبات البرلمان الجديد ذي الغرفتين بعد إرساء المجلس الوطني للجهات والأقاليم. وأكد بالمناسبة على أهمية تواصل أعضاء مجلس نواب الشعب

مع الأعضاء المنتخبين في مجلس الأقاليم والجهات في إطار مناخ يسوده التشارك والتعاون بهدف تعزيز الثقة وتحقيق المصلحة العليا للوطن.

وأشار من جهة أخرى الى أهمية المبادرات التشريعية داعيا إلى ضرورة تحسين صياغتها قبل عرضها على مكتب المجلس بما يعطي صورة إيجابية للعمل البرلماني كقوة اقتراح. وأكد في هذا السياق على ضرورة أن يكون كل الموقعين على المقترح ملمين به وبكافة حيثياته مع ارفاقه باستمارة مدققة حول مضامينه وشرح أسبابه. وتطرّق كذلك إلى العمل الرقابي للمجلس في علاقة بالأسئلة الكتابية ودعا إلى ضرورة إيلاء مساهمات النواب في هذا الخصوص ما يجب من عناية من حيث الشكل والمحتوى حتى تتحقق الأهداف المنتظرة.

وفي ختام تدخله، ذكّر السيد رئيس مجلس نواب الشعب بالدور الهام للأكاديمية البرلمانية في دعم العمل النيابي من خلال تنظيم الندوات والدورات التكوينية والحوارات واستدعاء الكفاءات والخبرات للإثراء مؤكّدا على ضرورة تقديم مقترحات حول المجالات التي يمكن التطرق إليها.

وإثر ذلك، واصلت اللجنة أشغالها بالنظر في مشروع القانون الأساسي المتعلق بالموافقة على الاتفاق الإطاري حول المساعدة العمومية للتنمية بين حكومة الجمهورية التونسية وحكومة جمهورية كوريا، حيث تولى مقرر اللجنة تلاوة نص المشروع وبنود الاتفاقية.

ودار نقاش تطرّق خلاله أعضاء اللجنة إلى بعض التفاصيل التي تضمنها نص هذا الاتفاق الإطاري الذي يهدف إلى ضبط الأحكام والشروط العامة للتعاون التنموي بين الجمهورية التونسية وجمهورية كوريا.

وأبرزوا الأهمية التي يكتسيها الاتفاق باعتباره سيكون آلية من الآليات التي ستساهم في دفع التنمية ببلادنا في إطار العلاقات الثنائية بين البلدين، خاصة فيما يتعلق بالتطور التكنولوجي، حيث تعتبر كوريا من الدول الرائدة في هذا المجال.

وتطرق أحد النواب إلى مشاريع التعاون الفني مع جمهورية كوريا على غرار مشروع منظومة الشراء العمومي على الخط TUNEPS الذي يعتبره واحدا من أنجح تجارب التعاون التونسي-الكوري في مجال

الرقمنة، مشيرا إلى أنّ نجاح هذه التجربة لا ينفي وجود بعض السلبيات في استعمال هذه المنظومة على غرار ارتباطها بالأمر المتعلق بالصفقات العمومية الذي ينص على اختيار العرض الأقل كلفة « moins-disant » عوض أن يتم الاختيار على العرض الأفضل « mieux-disant »، كما أكد على ضرورة التسريع في مراجعة المنظومة القانونية في خصوص الصفقات العمومية لإكسابها النجاعة والسرعة في إنجاز المشاريع العمومية.

وبعد التداول والنقاش، قرّرت اللجنة بإجماع الحاضرين طلب الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج ووزارة الاقتصاد والتخطيط، وذلك بهدف مزيد الإلمام بتجربة التعاون بين تونس وكوريا لسنوات عديدة وتقييمها من حيث النتائج المحققة على عدة مستويات وخاصة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في إطار السعي إلى إيجاد السبل الكفيلة بمزيد تطوير هذا التعاون وتوسيع المجالات التي يشملها.

من جهة أخرى، وبخصوص مشروع القانون المتعلق بالبنايات المتداعية للسقوط، فقد قررت اللجنة، بعد تبادل الآراء تأجيل النظر فيه إلى جلسة قادمة على أن تتم برمجة جلسات استماع في شأنه إلى كل المتدخلين في الموضوع.

وفي سياق آخر، وفي نقطة إضافية لجدول أعمال اللجنة، أثار أحد النواب موضوع السيارات المعدة للاستعمال من قبل المعوقين. وذكّر بأن المنظومة القانونية المعمول بها حاليا لا تمكّن هذه الفئة من اقتناء سيارات من الخارج بالأريحية التي تناسبهم باعتبارها لا تتلاءم مع إمكانياتهم، مما يستوجب مراجعة هذه المنظومة خاصة من حيث سعر هذا الصنف من السيارات وعمرها الأقصى عند الاقتناء.

وفي تفاعلهم مع هذه النقطة، أوضح مكتب اللجنة وبعض المتدخلين من النواب الحاضرين أن هذا الموضوع، من جهة له صبغة مالية بالأساس وبالتالي لا يندرج ضمن مجالات اختصاص اللجنة، ومن جهة

أخرى يستوجب في مرحلة أولى عرضه في شكل مقترح قانون على مكتب مجلس نواب الشعب وفقا للإجراءات الرسمية المعمول بها.

II. قرار اللجنة:

قرّرت لجنة التخطيط الاستراتيجي والتنمية المستدامة والنقل والبنية التحتية والتهيئة العمرانية:

- طلب الاستماع إلى ممثلين عن وزارة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج ووزارة الاقتصاد والتخطيط في جلسات لاحقة حول مشروع القانون عدد 49-2023،
- تأجيل النظر في مشروع القانون المتعلق بالبنايات المتداعية للسقوط عدد 38-2023 إلى جلسة قادمة يتم فيها الاتفاق حول الجهات المعنية التي سيتم الاستماع إليها بخصوصه.

رئيس اللجنة **مقرر اللجنة**

شفيق الزعفوري **صالح السالمي**